

Distr.: General
27 March 2009
Arabic
Original: English



التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقرير المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/728) إلى غاية ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - أدت التطورات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تغيير كبير في الوضع السياسي والعسكري في شمال كيفو. وأتاح العمل المتضافر من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة فرصاً لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة بفعالية، وهي أحد الأسباب الرئيسية للتراع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحبت بهذه التطورات الإيجابية خلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. غير أنني لاحظت أن الحالة لا تزال هشة وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بدعم من الأمم المتحدة من أجل تعزيز المكاسب المحققة في المنطقة الشرقية.

شمال كيفو

٣ - في ختام الاجتماع الثالث للجنة الثنائية "أربعة زائد أربعة" في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعلنت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا موافقتها على



خطة عسكرية مشتركة للتصدي للوجود المتواصل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلننا كذلك التزامهما باتخاذ خطوات عملية من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. واللجنة هي آلية ثنائية أنشأتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين المتجاورين.

٤ - وبعد شهر من ذلك، تصدعت قيادة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عندما أعلن بوسكو نتاغاندا، رئيس أركان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب آنذاك، أنه حل محل لوران نكوندا قائدا للمجموعة في ٥ كانون الثاني/يناير. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمر اعتقال محتوم في شأن السيد نتاغاندا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ يتعلق بادعاء ارتكاب جرائم في إيتوري في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وقد تم فتح الأمر المختوم في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبعد مرور فترة مشوبة بالغموض أعلن نتاغاندا في ١٦ كانون الثاني/يناير أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية توصلتا إلى اتفاق بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية؛ ومشاركة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في العملية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أساس الخطة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ والاندماج الفوري للمقاتلين التابعين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، أصدر تحالف المقاومة الوطنية الكونغولية بيانا بشأن وقف الأعمال العدائية تلتته بيانات مماثلة أصدرتها معظم الجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى في شمال كيفو. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير أعلنت السلطات الكونغولية أنه تم اعتقال السيد نكوندا في رواندا.

٥ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، شرعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية الإدماج السريع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وسائر الجماعات المسلحة في صفوفها. وتم إدماج نحو ٨٠٠ ٥ عنصر تابع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (من المجموع المعلن البالغ ٧ ٠٠٠ عنصر) وقاربة ٥ ٠٠٠ عنصر تابع للمقاومة الوطنية الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم إعادة تجميع ما مجموعه ٦٦٥ عنصرا من عناصر الماي - ماي في مركز نياليكي للتدريب. وكانت العناصر المندجة التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والمقاومة الوطنية الكونغولية وسائر العناصر التابعة للماي - ماي كانت من ضمن الأولوية المتكاملة التي شاركت في العملية المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. بيد أنه لا يزال التماسك هشاً بين الوحدات المندجة حديثاً، التي تشمل ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ عنصر ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والمقاومة الوطنية الكونغولية والماي - ماي.

٦ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم لعملية الإدماج السريع لعناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وسائر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على طلب هذه الأخيرة. وأنشئت لهذا الغرض فرقة العمل المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، تخطط البعثة إلى إعادة تنشيط برنامج التدريب الأساسي المخصص للوحدات المدججة حديثاً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي من المتوقع أن يبدأ في موقعي تجميع في كل من نيااليكي ولوبيريزي في شمال كيفو حالما تصبح الوحدات المدججة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة لبدء التدريب.

٧ - وفي ٤ شباط/فبراير، أصدر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بياناً أكد فيه من جديد انتهاء الأعمال العدائية وأعلن تحول المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى حركة سياسية. ودعا البيان إلى استئناف المحادثات مع الحكومة، وإلى إعلان العفو العام عن أعضاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وإنشاء وزارة جديدة للأمن الداخلي والعلاقات بين الطوائف. ومن جهة أخرى، وفي اجتماع عقدته اللجنة الثنائية "٤ + ٤" في ٦ و ٧ شباط/فبراير، وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على إنشاء فريق فني لصياغة الإجراءات المتعلقة بتسليم السيد نكوندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وبدأت العملية المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٢٠ كانون الثاني/يناير عندما عبرت قوات يتراوح قوامها بين ٣ ٥٠٠ و ٤ ٠٠٠ فرد من قوات الدفاع الرواندية الحدود شمال غوما إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام اللواء جان نوندي، وهو المفتش العام أيضاً للشرطة الكونغولية الوطنية، بتنسيق العملية المشتركة (وحدثنا) (يوموجا ويتو).

٩ - وخلال العملية المشتركة التي دامت شهراً كاملاً تقدمت قرابة سبعة ألوية مدججة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وثلاث كتائب تابعة لقوات الدفاع الرواندية على امتداد ثلاثة محاور رئيسية في شمال كيفو هي غوما - روتشورو - إيشاشا، وروتشورو - توغو - بينغا، وساكي - ماسيسي - هومبو. وكان الهدف من هذه العملية، التي اقتصررت على شمال كيفو، إبطال مفعول القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك من خلال استهداف المصالح الاقتصادية.

١٠ - ولم تشارك البعثة في التخطيط الأولي للعملية المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية، كما أنها لم تشارك في العملية ذاتها. غير أن البعثة توصلت إلى اتفاق مع القوات المشتركة على أن تقوم البعثة باستعراض العملية

التكتيكية لكفالة أن تكون حماية المدنيين عنصرا رئيسيا في أي عملية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبناء على ذلك، انضم ستة من الضباط العسكريين التابعين للبعثة إلى الهيكل المشترك لتخطيط العمليات والقيادة التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في غوما. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، كانت المعلومات المتعلقة بأي عنصر من عناصر العملية المشتركة التي حصلت عليها البعثة محدودة.

١١ - فضلا عن ذلك، أعادت البعثة نشر أصولها العسكرية إلى المواقع المتوقعة والفعلية للعملية المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شمال كيفو لكفالة حماية المدنيين. ولهذا الغرض، عجلت البعثة بإنشاء ما مجموعه ٤٣ قاعدة، بما في ذلك ١٠ قواعد تشغيل مؤقتة في المواقع الاستراتيجية في كامل أنحاء المقاطعة. وقد قدمت البعثة أيضا وفقا لولايتها الدعم اللوجستي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وعلى إثر بدء العملية المشتركة أدلى رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إينياس مورواناشايكا في ٥ شباط/فبراير ببيان دعا فيه إلى إجراء مفاوضات سياسية مباشرة مع رواندا وتسوية سلمية للتزاع. فضلا عن ذلك تم نقل العديد من المعالين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في اتجاه الغرب إلى مواقع نائية أكثر بعيدا عن الحدود. وابتداء من ٣٠ كانون الثاني/يناير حدثت مصادمات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المشتركة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في منطقة نيابيوندو وفي المناطق الواقعة جنوب واليكالي وماسيسي. فضلا عن ذلك نفذ بعض العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعمالا انتقامية ضد السكان المحليين في شمال كيفو. وتفيد التحقيقات التي تقوم بها البعثة أن العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد تكون ارتكبت ما لا يقل عن ٧٥ عملية قتل تعسفي و ٤٠ حالة اغتصاب في كامل أنحاء المقاطعة منذ انطلاق العملية المشتركة في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

١٣ - ونجحت العملية المشتركة في إخراج العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من معظم معاقلها في روتشورو ولوبيروما سيسي حارمة إياها من أهم مصادر الإيرادات التي تحققها من نقاط التفتيش و "رسوم الأسواق". وأسفرت العملية أيضا عن عودة ما يزيد عن ٦٠٠٠ جندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو عدد يناهز أربعة أضعاف عدد العائدين في عام ٢٠٠٨ بكامله. ومن بين هؤلاء، دعمت البعثة نزع أسلحة ١ ٧٧٦ مقاتلا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم

وتسريحهم وإعادة توطينهم وإدماجهم بينما أعادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرابة ٥٠٠ ٤ رواندي إلى أوطانهم.

١٤ - وانتهت العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في ٢٥ شباط/فبراير مؤذنة ببداية خروج قوات الدفاع الرواندية من شمال كيفو. وأكدت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ذلك الحين أن أربعة ضباط تابعين لقوات الدفاع الرواندية سيقون في غوما لوضع الصيغة النهائية مع نظرائهم من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لوثائق الإبلاغ الضرورية بشأن العملية المشتركة.

١٥ - وعلى إثر خروج قوات الدفاع الرواندية، ساعدت البعثة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تخطيط عمليات المتابعة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بناء على طلب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتهدف العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، "كيميا الثانية" (Kimia-II) إلى حماية المدنيين ومواصلة تقييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لمنعها من إعادة احتلال المواقع السابقة لما قبل خطوط الإمداد. وتوفر أيضا البعثة الدعم اللوجستي والدعم بالنيرون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق هذه العملية كما ستعمل على كفالة التزام جميع الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في هذه العمليات بالقانون الإنساني الدولي وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

١٦ - وعلى الصعيد الوطني، رحب بعض وزراء الحكومة والأحزاب السياسية الأعضاء في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بالعملية المختلطة مع رواندا. وانتقد البعض الآخر، بما في ذلك أعضاء من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، السرية التي تم بها وضع الخطة المشتركة فضلا عن العملية نفسها. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أصدر فيتال كامرهي، رئيس الجمعية الوطنية، بيانا عاما أعرب فيه عن قلقه إزاء قرار الرئيس السماح لقوات الدفاع الرواندية بدخول أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والقيام بعملية مشتركة دون إبلاغ البرلمان بذلك مسبقا. وأدانت العديد من الصحف الكونغولية ومنظمات المجتمع المدني أيضا تواجد قوات الدفاع الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما ينطوي عليه ذلك من احتمال "بلقنة" البلد. ولم تسجل ردود فعل رئيسية في كيفو.

جنوب كيفو

١٧ - ظلت الحالة عموما هادئة في جنوب كيفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي منطقة المرتفعات، قامت البعثة بمساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في التفاوض مع قيادة القوات الجمهورية والاتحادية لإطلاق سراح مسؤولين كونغوليين هما وزير محلي وأحد كبار

المديرين في برنامج أماني، كانت قد اختطفتهما جماعة مسلحة في كامبوبو في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وأطلق سراح الرجلين في ٢٠ شباط/فبراير.

١٨ - وظل استمرار تواجد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المناطق الرئيسية يشكل مصدر قلق. ولم تشمل العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية جنوب كيفو. ولا تزال هناك عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجودون في منطقة مونغا ويفرضون سيطرتهم على المنطقة عسكريا واقتصاديا. وتسيطر كذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على المناجم وتقوم بجمع الضرائب من المدنيين في المنطقة.

المقاطعة الشرقية

١٩ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان بشن عملية مشتركة أطلق عليها "الصاعقة" ضد جيش الرب للمقاومة. وأعلن المسؤولون الأوغنديون والكونغوليون أن العملية المشتركة التي شارك فيها ١٨٦ ١ فردا من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية و ٤٩٦ ٣ فردا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة في منطقة أويلي العليا، كانت فعالة في تدمير العديد من القواعد التابعة لجيش الرب للمقاومة وقطع إمداداته من المواد الغذائية والذخيرة وعطلت هياكل القيادة والسيطرة التابعة للحركة.

٢٠ - ولم تشارك البعثة في العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان ضد جيش الرب للمقاومة التي انتهت رسميا في ١٥ آذار/مارس. بيد أنه وفقا لولاية البعثة، فإنها قدمت الدعم اللوجستي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك النقل الجوي وإعاشة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة. وعززت أيضا البعثة تواجدتها العسكري في كل من دونغو، وأويلي العليا، ليلبلغ قوامها ٤٢٢ فردا يشمل مفرزة من القوات الخاصة. فضلا عن ذلك، دعت البعثة إلى ضرورة احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي كما شرعت في عمل هندسي على محور دونغو - دورو. واضطلعت أيضا بأنشطة تدريب خاصة لفائدة الشرطة الوطنية الكونغولية في دونغو.

٢١ - وعلى الرغم من هذه المنجزات المعلنة لم يتبين ما إذا كانت العملية المشتركة قد حققت هدف تدمير هياكل القيادة والسيطرة التابعة لجيش الرب للمقاومة أو القبض على قياداته. ويعتقد أن جيش الرب للمقاومة قد انقسم إلى ٧ أو ١٠ مجموعات يناهز عدد أفراد كل منها ١٠٠ مقاتل تقريبا، وانتشرت في المنطقة المجاورة بما في ذلك داخل جمهورية أفريقيا

الوسطى أو تحركت جنوبا إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب ذلك قامت العناصر التابعة لجيش الرب للمقاومة بعمليات انتقامية وحشية ضد الأهالي، لا سيما في مثلث دروما ودونغو وفراجي في أويلي العليا. وتشير التقارير إلى أن ما يزيد عن ٧٠٠ شخص قد قتلوا، وتم اختطاف المئات الآخرين لا سيما من الأطفال منذ بداية العمليات المشتركة. ونتيجة لهذه الهجمات، فر ١٨٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم ولجأ ما يزيد عن ١٦ ٠٠٠ كونغولي إلى جنوب السودان.

٢٢ - وفي إيتوري، ظلت الحالة متقلبة في تشرين الثاني/نوفمبر إذ قامت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بشن العديد من الهجمات ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة ايرومو. وفي كانون الأول/ديسمبر، تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مدعومة بالبعثة من إعادة السيطرة على بعض القرى التي كانت قد استحوذت عليها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، كما أعلن مع ذلك على مصادمات جديدة بين قوات المقاومة الوطنية في إيتوري و القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف شهر شباط/فبراير.

الحالة الإنسانية

٢٣ - قُدر عدد المشردين، منذ كانون الثاني/يناير، بحوالي ١,٤ مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتركزون أساسا في كيفو والمقاطعة الشرقية. وفي شمال كيفو، ما زال حوالي ٧٠٧ ٠٠٠ شخص مشردين، رغم عودة ما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص إلى المناطق التي شهدت استقرارا في كيفو. بيد أن الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أدت أيضا إلى عمليات نزوح جديدة. وقد تزايدت، منذ شهر شباط/فبراير، التحرشات واعتداءات الجماعات المسلحة، ضد العاملين في المجال الإنساني، لا سيما في شمال كيفو، وما زال المدنيون معرضين للخطر بسبب تزايد انعدام الأمن وسوء المعاملة من جانب الجماعات المسلحة والعناصر غير المنضبطة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفادت أيضا التقارير أيضا ارتكاب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعمالا انتقامية ضد الأهالي في شمال كيفو.

٢٤ - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المقاطعات الغربية المستقرة نسبيا، والتي ما زال أكثر من ٧٠ في المائة من سكانها يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد تلقت حتى الآن خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٩ المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدرت الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا بحوالي ٨٣١ مليون دولار من

دولارات الولايات المتحدة، تمويلا لا يزيد عن ١٥٩ مليون دولار من الدول الأعضاء، إضافة إلى تعهدات قدرها ١٤٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات ذات الأولوية.

الحالة الاقتصادية والمالية

٢٥ - تدهورت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو ملحوظ. فعلى الصعيد الخارجي، أعقب التراجع في أسواق السلع العالمية ارتفاع حاد في أسعار الأغذية مما أدى إلى انخفاض كبير في أنشطة قطاع التعدين الوطني. وعلى الصعيد الداخلي، أجبر الوضع الأمني، في الجزء الشرقي من البلد، الحكومة على تخصيص موارد إضافية وغير متوقعة في الميزانية للأنشطة العسكرية. وزاد معدل التضخم، على مدى عام، عن ٣٨ في المائة بينما انخفضت قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وانخفض احتياطي العملات الأجنبية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي زاد عن ١٤٨ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إلى أقل من ٣٣ مليون دولار في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد وافق البنك الدولي، في أوائل آذار/مارس، على تقديم منحة عاجلة بقيمة ١٠٠ مليون دولار لحكومة جمهورية الكونغو كي تغطي التكاليف الفورية المرتبطة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

أنشطة البرلمان

٢٦ - اعتمد البرلمان الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩ خلال دورة استثنائية عقدها في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتمثل الميزانية التي تبلغ قيمتها ٤,٩ بلايين دولار زيادة قدرها ٦٤ في المائة، مقارنة بالعام الماضي. بيد أنه يُتوقع أن تنخفض إيرادات الحكومة بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة، مما سيؤثر بشكل ملحوظ وسلب على تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٩.

٢٧ - وخلال الدورة الاستثنائية، اتخذ البرلمان بمجلسيه عددا من المبادرات تهدف إلى تعزيز دوره الرقابي. وعقد مجلس الشيوخ جلسات استماع لعدد من الوزراء بشأن مسائل تتعلق بمجال اختصاص كل منهم. ووجه أعضاء المجلس انتباه وزير الداخلية، على وجه الخصوص، إلى عمليات اعتقال واحتجاز أشخاص، هم من المقاطعة الاستوائية في الغالب، وُجهت إليهم تهمة محاولة زعزعة استقرار المؤسسات الوطنية، وطلب أعضاء المجلس أن تكون محاكمة هؤلاء الأشخاص عادلة. وشددت الجمعية الوطنية، من جانبها، على ضرورة تعجيل الحكومة باستكمال مراجعة عقود التعدين المبرمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٢٨ - ومن المتوقع أن يتم اعتماد قانونين يتعلق أحدهما بمياكل وعمل المجلس الأعلى للمواد السمعية والبصرية والاتصالات ويتعلق الآخر بالحدود الإقليمية للأقسام الفرعية داخل المقاطعات، وهذا ما سيؤثر بشكل حيوي في إجراء الانتخابات المحلية، وذلك خلال الدورة العادية للبرلمان، التي بدأت في ١٥ آذار/مارس. بيد أن عددا من التشريعات المهمة الأخرى بشأن الهيكل القضائي، والإطار المؤسسي لدعم الديمقراطية، واللامركزية والانتخابات لا تزال مدرجة على جدول أعمال الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٩ - وفي تطور منفصل، قدم حاكم مقاطعة خط الاستواء استقالته بعد اعتماد مجلس الإقليم لطلب بسحب الثقة إثر توصية للجمعية الوطنية بتقديمه إلى المحاكمة بتهمة الفساد.

٣٠ - وقاطع ممثلو التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية الدورة العادية للبرلمان، نتيجة للتوترات الناشئة عن البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية الوطنية في ٢٢ كانون الثاني/يناير بشأن العمليات العسكرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي ١٩ آذار/مارس، تم الاتفاق على إثارة موضوع استقالة رئيس البرلمان في إطار جدول أعمال الجلسة العامة القادمة للجمعية الوطنية.

أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام

٣١ - إثر مؤتمر القمة الاستثنائي لقادة منطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي تم الاتفاق فيه على أن يركز مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى أوليسيغون أوباسانجو والميسر المشارك بنيامين مكايا على إحلال سلام شامل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع هناك، أطلق الميسران المشاركان في ٨ كانون الأول/ديسمبر حوارا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في نيروبي. وكان هذا الحوار بمثابة آلية مفيدة لبناء الثقة بين الطرفين، ومهد الطريق للمناقشات التي أجريت فيما بعد في غوما.

٣٢ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، اجتمع مبعوثي الخاص مع وفدي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، اللذين اتفقا معه في رؤيته لمشروع اتفاق سلام بين الجانبين. وبعد مزيد من المناقشات الثنائية، بدأت محادثات بشأن الاتفاقات، تحت إشراف الميسرين المشاركين، في غوما في ١٨ آذار/مارس.

٣٣ - وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في غوما في ٢٣ آذار/مارس. وينص الاتفاق الذي شارك في التوقيع عليه الميسران المشاركان كشاهدين، على طائفة من الإجراءات المتعلقة بتحويل

المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى حزب سياسي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وينص الاتفاق أيضا على إنشاء آليات لتيسير المصالحة المحلية والوطنية، بما في ذلك إنشاء آلية لمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. ونص كذلك على التزامات بإصلاح الشرطة والجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكفالة عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي احتفال التوقيع، تم توقيع اتفاقات مماثلة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي الجماعات المسلحة المختلفة المتبقية في شمال كيفو وجنوب كيفو.

٣٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، ركز ممثلي الخاص على تعزيز التعاون بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة التي أعقبت مؤتمر قمة نيروبي، عقد ممثلي الخاص جولات من المشاورات مع القادة في كل من أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، والكونغو، وموزامبيق، بشأن أفضل السبل لتحسين المناخ السياسي والأمني في منطقة البحيرات الكبرى. وأسهمت تلك المشاورات، وتواصل مبعوثي الخاص المنتظم مع الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي، في تحسين العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وكما ذكر آنفا، ينفذ البلدان حاليا عمليات مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ويعززان تعاونهما من خلال اللجنة الثنائية "أربعة زائد أربعة".

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

بعثة التقييم التقني

٣٥ - طلب إلى مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) أن أقدم توصيات عن التسليم التدريجي المنتظر للمهام المذكورة من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الشائين والمتعدي الأطراف، بقدر ما يتعلق الأمر بالجزء الغربي من البلد؛ بغية تعزيز عمل آليات الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمكين البعثة من تركيز جهودها على المناطق الشرقية من البلد؛ ومواصلة تزويد مجلس الأمن بمعلومات عن وضع "خطة عمل استراتيجية"؛ وتقديم توصيات عن كيفية معالجة التحديات التي يواجهها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن ودعم البعثة لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ضوء تطور الحالة السياسية والأمنية في الميدان.

٣٦ - وفي هذا السياق، قال مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إدمون مولي، بعثة متعددة الاختصاصات للتقييم التقني أوفدت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس. وبالإضافة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، كان من بين المشاركين في البعثة ممثلون من إدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة

الإغاثي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والمسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هناك، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٧ - وزارت بعثة التقييم التقني المكاتب الميدانية في غوما وبوكافو ومبوجي وماني وكانانغا ومبادنداكا ودونغو وبونيا وبيني. وتلقى المشاركون في البعثة إفادات مفصلة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري، وأجرت البعثة مشاورات مع مجموعة واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، من بينهم رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير المالية، ووزير الميزانية، ووزير العدل، ووزير الشؤون الجنسانية، ورئيس اللجنة المستقلة للانتخابات (بصفته رئيسا للجنة ومنسقا لبرنامج أماني) والمفتش العام للشرطة، ومنسق عملية أوموجا ويتو، والقيادة العسكرية الأوغندية لعملية الصاعقة، ومجلس إدارة البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والهيئة الحكومية المسؤولة عن إدماج الجيش، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني وممثلو السلك الدبلوماسي وممثلون عن منظمات غير حكومية إنسانية دولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وممثل من مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلين من المجتمع المدني الكونغولي والسلطات المحلية.

وضع خطة عمل استراتيجية

٣٨ - وبناء على طلب المجلس، شرعت بعثة التقييم التقني، بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وضع خطة عمل استراتيجية تشتمل على معايير مناسبة لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

٣٩ - وقدرت بعثة التقييم التقني أن المعايير المنصوص عليها في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671) ما زالت صالحة إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعثة التقييم التقني في العمل بشأن وضع مزيد من المعايير المفصلة أكثر، وأولويات لعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة التي ستدعم تنفيذها بالإشارة بصفة خاصة إلى الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) في ضوء التطورات المستجدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستراعي خطة العمل الاستراتيجية التركيز المتدرج على جهود البعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتسليم التدريجي لبعض المهام المدنية التي صدرت بها تكليفات إلى مكتب الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء استنادا إلى التوصيات الواردة أدناه.

توصيات بشأن التسليم التدريجي للمهام في غربي جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٠ - أفادت بعثة التقييم التقني أن كلا من الجزئين الشرقي والغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجه مشاكل ناجمة عن غياب مؤسسات وسلطات حكومية فعالة، بيد أن الجزء الشرقي يواجه تحديات أكثر حدة بسبب النزاع المسلح السائد. وفي الجزء الغربي، تفتقر السلطات المحلية عموماً إلى قدرات فعالة وتواجه المؤسسات انعدام الاستقرار وقلة الموارد ونقص التمويل. ولأغراض بعثة التقييم، فإن المحافظات الغربية هي إكواتور وباندونو وكاساي الغربية وكاساي الشرقية والكونغو السفلى.

٤١ - وتقدر بعثة التقييم بأن الموارد المتاحة حالياً لفريق الأمم المتحدة القطري في الجزء الغربي محدودة سواء من حيث الأفراد أو البرامج، وأن الفريق وغيره من الشركاء لن يتمكنوا من تولي جميع المهام التي تضطلع بها البعثة. ولاحظت بعثة التقييم أيضاً أن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة في المحافظات الغربية تشمل مهاماً ينبغي أن تناط بالحكومة أو بالقطاع الخاص، لكنها لا تزال البعثة هي التي تضطلع بها بسبب عدم توافر القدرات اللازمة.

٤٢ - ومع ذلك، تقرر بالتشاور الوثيق مع البعثة والفريق القطري، أن توخي الدقة في تخطيط وإدارة الفترة الانتقالية من شأنه أن يسهل خفض عناصر البعثة الموجودة في الجزء الغربي في غضون فترة تمتد من ٦ أشهر إلى ٢٤ شهراً. وستتوقف إمكانيات زيادة عدد البرامج وتعزيز وجود الفريق القطري والشركاء الدوليين في الغرب على كل من مصلحة الجهات المانحة في تمويل هذه البرامج، والطريقة التي سيتمكن بها الفريق من تحديد سبل تركيز أو توسيع جزء من موارده القابلة للبرمجة في الجزء الغربي. وسيكون أيضاً من الضروري معايرة النقل التدريجي لموارد البعثة من الوحدات العسكرية والشرطة والأفراد المدنيين استناداً إلى الدعم الذي ستقدمه البعثة إلى الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

٤٣ - وارتأت بعثة التقييم أن منطقة غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من استمرار احتمال تعرضها للاضطرابات، لا تشهد تهديدات أمنية كبرى من جماعات مسلحة. وهو ما سيتيح إجراء تقليص سريع للعناصر العسكرية القليلة المتبقية من البعثة. ومع ذلك، فقد أوصي بالإبقاء على ما يكفي من قدرات شرطة الأمم المتحدة/وحدات الشرطة المشكلة من أجل مواصلة إرشاد وتدريب وتوجيه الشرطة الكونغولية الوطنية، وخاصة بالنظر إلى تزايد الأنشطة الإجرامية بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية. كما ستشهد مستويات ملاك موظفي البعثة في الجزء الغربي انخفاضاً تدريجياً في حين ينبغي أن تزايد مستويات ملاك الموظفين من الأفراد المعنيين في الفريق القطري في تلك المحافظات، وذلك بموازاة مع تزايد زخم عملية التسليم وفي حدود ما تسمح به الصعوبات المذكورة أعلاه.

٤٤ - وأفادت بعثة التقييم أيضا أن غياب شركات وطنية مأمونة وموثقة دوليا للنقل الجوي والمشاكل الكثيرة المرتبطة بإمكانية التنقل الناشئة عن انعدام الهياكل الأساسية والطابع المتكامل للبعثة يجعل هذه البعثة بحاجة إلى مواصلة توفير بعض الدعم اللوجستي والأمن للفريق القطري بعد خفض عدد عناصرها في الجزء الغربي، ولا سيما في المناطق التي تشهد اضطرابات مدنية أو أنشطة إجرامية خطيرة. وبالتالي، يُوصى بالإبقاء على قدرة استجابة متنقلة من الوحدات العسكرية/الشرطة تتركز في المحاور من أجل حماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها بعد خفض حجم القدرات الثابتة من الوحدات العسكرية والشرطة التابعة للبعثة في المحافظات الغربية.

٤٥ - وتقرر وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تجمع بين التركيز على مهام حفظ السلام في الجزء الشرقي، وعلى توطيد السلام وبناءه في الجزء الغربي. وستحدد الاستراتيجية آليات التنسيق مع السلطات والشركاء، وأساليب التعاون بين الفريق القطري والبعثة من أجل دعم إحلال الاستقرار وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستضع تفاصيل وطرائق نقل المهام من البعثة إلى الفريق القطري والشركاء الآخرين من أجل كفالة النقل السلس.

٤٦ - ومن المهم أيضا أن تحتفظ البعثة طوال مدة عملها بقدرة كافية على التأثير والوساطة في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، أوصت بعثة التقييم بالإبقاء على وجود محدود للبعثة في الجزء الغربي لأغراض المرحلة الانتقالية. وينبغي أن يتألف هذا الوجود من أفرقة صغيرة مشتركة متعددة التخصصات في محافظات محددة (يمكن أن تشمل الشؤون السياسية والشؤون المدنية وحقوق الإنسان والإعلام وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والانتخابات) تُعنى بمسائل توطيد السلام بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والفريق القطري، بما في ذلك تقاسم أماكن العمل مع الفريق القطري حيثما كان ذلك ممكنا. وينبغي أن تتمتع هذه الأفرقة بما يكفي من المرونة للتكيف مع الظروف المتغيرة، وستقدم الدعم اللازم لإتاحة الوقت اللازم للفريق القطري من أجل تحديد وتوسيع نطاق وجوده، مع كفالة دعم متكامل لتوطيد السلام في الجزء الغربي.

٤٧ - وقررت بعثة التقييم أنه يجب على البعثة أن تحتفظ بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في مقرها في كينشاسا من أجل التفاعل مع المؤسسات المركزية ومجتمع المانحين حتى تتمكن من مواصلة أنشطة الدعوة السياسية وتوفير المشورة والمساعدة التقنية بشأن القضايا الوطنية. إضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة أن تواصل دورها التنسيق الرائد في

مختلف أرجاء البلد في هذه المجالات الحاسمة من أجل تعزيز وحدة الرسالة والهدف، وتلافي الازدواجية، وإقامة الشراكات حيثما أمكن، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد.

توصيات بشأن جهود البعثة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٤٨ - طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) أن أضمنّ تقرير تقييما شاملا لبرنامجي البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وأن أقدم، بالتنسيق الوثيق مع مبعوثي الخاص أوباسانجو، توصيات عن التعديلات التي يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إدخالها لزيادة فعاليتها ومواردها وتنسيقهما مع العنصر العسكري للبعثة.

٤٩ - وعلى مدى السنين، اتسم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بتدفق بطيء للجماعات المسلحة الأجنبية القادمة من بوروندي ورواندا وأوغندا التي وافقت على نزع سلاحها طوعا وتسريحها وعودتها إلى بلدانها الأصلية. وحتى الآن، عاد ١١ ١٤٠ مقاتلا أجنيا و ٧ ٠٦٠ معالا إلى بلدانهم الأصلية. وأوشك العمل المتعلق بالعناصر البوروندية على الانتهاء، أما عدد الحالات المتبقية من الجماعات المسلحة الأوغندية، بما في ذلك الجماعات من جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، فهو صغير نسبيا. وبالتالي، فإن التركيز الرئيسي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينصبّ على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويقدر أن ما بين ٥ ٠٠٠ و ٦ ٠٠٠ مقاتل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يزالون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وارتأت بعثة التقييم أن البعثة ينبغي أن تواصل الاستفادة من الزخم الناشئ عن العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. فقد أثبتت التجربة أن الجمع بين الضغط العسكري وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي تشمل حملات إعلامية بشأن العودة الطوعية إلى الوطن، والاتصال وعمليات الإجلاء والانتشال، يمكن أن يكون مجديا. كما تعزز الاعتقاد الراسخ بأن معظم عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والأفراد المرتبطين بها يفضلون العودة إلى رواندا حالما تخفّ القيادة المتشددة قبضتها.

٥١ - ومن أجل معالجة مسألة العناصر المتبقية من الجماعات المسلحة الأجنبية بشكل حاسم، أوصت بعثة التقييم بأن تضع البعثة خطة لحملة متعددة التخصصات، تشمل العنصر العسكري للبعثة وعناصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، والإعلام، والشؤون السياسية، وخلية التحليل المشتركة للبعثة. وينبغي أيضا، وحسب الاحتياجات في المستقبل، تنفيذ ترتيبات زيادة دعم البعثة من أجل تيسير تدفق العائدين إلى أوطانهم. ومن المهم أيضا، في إطار التدابير التكميلية، توحيد الجهود لاستهداف القادة الرئيسيين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فضلا عن القيام بمحاولات لإلقاء القبض على شتات قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان ثالثة أخرى.

٥٢ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبمساعدة من البعثة، عملية التخطيط للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي حدود ميزانية قدرها ٧٥ مليون دولار والموعد المقرر لإنهاء العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، يتوقع البرنامج الوطني معالجة نحو ٧٠٣ ٩٨ من حالات جنود ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن المتوقع أن يفضل نحو ٣٥ ٠٠٠ منهم اللجوء على التسريح. وتم أيضا وضع خطط في إطار البرنامج لإنشاء برامج لإعادة إدماج نحو ٧٥ ٧٠٠ مقاتل منهم ٤٠ ٠٠٠ مقاتل تقريبا تم تسريحهم خلال المرحلة الأولى دون أن تتم إعادة إدماجهم حتى الآن. ويتوخى البرنامج كذلك تقديم مساعدة محددة إلى نحو ٨ ٠٠٠ طفل و ١٠ ٠٠٠ امرأة من المرتبطين بالجماعات المسلحة.

٥٣ - وقدر التقييم أن الحالة فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية وإعادة إدماجها وتسريحها معقدة للغاية بسبب وجود ثلاث عمليات متوازية ذات صلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي: (أ) الإدماج المعجل للجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تطرح بدورها أخطارا وتحديات جديدة في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و (ب) إطار لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن برنامج أماني يستهدف نحو ٩٩ ٠٠٠ مقاتل، منهم ٢٠ ٠٠٠ مقاتل في الجزء الشرقي؛ و (ج) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حد ذاته.

٥٤ - وفي ضوء هذه الحقائق، واستنادا إلى ولاية البعثة، أوصت بعثة التقييم بأن تواصل البعثة دورها الرئيسي في تيسير تنسيق سياسات وهياكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ظل القيادة الكونغولية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم العمل على أن

يتوافر لدى المقاتلين المؤهلين المشاركين في عملية الإدماج المعجل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن برنامج أمني خيار ذو مغزى بين الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأوصت بعثة التقييم أيضا ببدء تشغيل الهيئة الإدارية التابعة للبرنامج الوطني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشرقي من البلد في أقرب وقت ممكن، وبضرورة تشجيعها على الشروع في تقديم استحقاقات إعادة الإدماج إلى المقاتلين المسرّحين من المرحلة الأولى لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعددهم ٤٠.٠٠٠ مقاتل. وإضافة إلى ذلك، فمن المهم إتاحة فرص إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، تحت مظلة أمني وتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في العملية بشكل وثيق من أجل تحديد الأطفال في الجماعات المسلحة وتيسير تسريحهم وإعادة إدماجهم. ويجب في المدى البعيد، أن يتوقف القتال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وينبغي تنفيذ خطة لإصلاح القطاع العسكري من أجل تهينة بيئة موالية تكفل نجاح وموثوقية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إعادة تشكيل العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة

٥٥ - في ضوء الحالة السائدة في شمال كيفو وجنوبها والتحديات التي تشهدها المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وضعت بعثة التقييم أيضا توصيات بشأن إعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة. وأيدت بعثة التقييم تركيز القوة في الوقت الراهن على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شمال كيفو وجنوبها. وفي نفس الوقت، أكدت بعثة التقييم على ضرورة إعادة توجيه بعض الجهود العسكرية للبعثة نحو منطقة أويلي العليا دعما لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جيش الرب للمقاومة في أعقاب رحيل قوة الدفاع الشعبية الأوغندية. وأوصت بعثة التقييم، بالتشاور الوثيق مع البعثة، بأن تقوم البعثة بتقليص وجودها العسكري في المناطق التي ينخفض فيها مستوى العنف مثل الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكاتانغا، وإعادة توزيع تلك الأصول من أجل تعزيز وجودها في شمال كيفو وجنوبها وفي منطقة أويلي العليا.

٥٦ - وتتوخى عملية إعادة التشكيل نقل إحدى الكتيبتين من الغرب إلى لواء إيتوري من أجل تعزيز العمليات في منطقة أويلي العليا. وعلى نحو مماثل، سيتم تعزيز كتيبة بنن في كاتانغا الشمالية لدعم العمليات في شمال كيفو وجنوبها، حسب الاقتضاء. وسيُنقل معظم المراقبين العسكريين من الجزء الغربي وكاتانغا إلى كتيبة كيفو وإيتوري من أجل الاضطلاع

بمهام ذات صلة بالاتصال، وقد يجري إلحاقهم بأفرقة الحماية المشتركة بعد تلقيهم لبعض التدريب.

٥٧ - وستضطلع قوات البعثة في هذه المناطق بعدد أكبر من العمليات المتنقلة من أجل تأمين المواقع السكانية الكبرى والمحاور الرئيسية، والبقاء على إمام بالحالة، والتمكن بشكل استباقي وسريع من حشد القوات والأصول في المناطق المعرضة للاضطرابات. وستتم كفالة عمق العمليات ومرونتها من خلال الحفاظ على قوتين احتياطيتين عاملتين. وقد عينت البعثة إحدى هاتين القوتين من الموارد الموجودة، وستقوم، لدى وصول القدرات العسكرية الإضافية المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، بتعيين قوة احتياطية عاملة ثانية لتلبية الحاجة إلى التعزيز السريع في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب الضرورة.

٥٨ - وارتأى التقييم أن نشر قوات البعثة في قواعد تشغيلية صغيرة يحد من فعالية الاستجابة العسكرية للبعثة. وبناء على ذلك، أوصت بعثة التقييم بتعزيز وضع القوة وإعادة توجيهها لإتاحة وجود أكثر قدرة على الحركة وأكثر قوة في المناطق الرئيسية للخطر، المركزة تحديداً في شمال كيفو وجنوبها وفي منطقة أويلي العليا. وأشارت بعثة التقييم إلى أهمية المترجمين المحليين بالنسبة للعنصر العسكري وأوصت بتعيين مترجم فوري واحد على الأقل للعمل داخل الوحدات من أجل تيسير جمع وتبادل المعلومات، بما في ذلك نقل شواغل السكان المحليين في مجال الحماية.

٥٩ - وفيما يتعلق بنشر سريتين إضافيتين من القوات الخاصة على النحو المتوخى في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، أكدت بعثة التقييم التقني على ضرورة إنشاء فرقة عمل للقوات الخاصة تتولى تحديد الأولويات والتخطيط والمراقبة فيما يتعلق بعمليات محددة تهدف إلى تعطيل القدرة العسكرية للجماعات المسلحة غير المشروعة والتي يمكن أن تتجاوز القدرات العادية لوحدات المشاة النظامية. وينبغي أن يتولى مقر القوة توجيه هذه العمليات الخاصة وتنسيقها بالتشاور مع قيادة البعثة.

٦٠ - وتعمل البعثة أيضاً على إعادة تشكيل نشر الشرطة بغرض استيفاء الشروط المقررة في ولايتها. فقد نُقل مقر وحدة الشرطة المشكلة الهندية من لوبومباشي إلى غوما، ومن المقرر نقل فصيلتين من وحدات الشرطة المشكلة من بنغلاديش والسنغال في كاساي إلى روتشورو وماسيسي إلى جانب عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية. ويُتوقع نقل وحدتي الشرطة المشكلة الإضافيتين المأذون بهما بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) إلى بونيا وبوكافو على التوالي. وأوصت بعثة التقييم أيضاً باستخدام مترجمين محليين لتعزيز عمل وحدات الشرطة المشكلة.

حماية المدنيين

٦١ - ينص قرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨) على أن حماية المدنيين هي أولى أولويات البعثة. وفي إطار تلبية البعثة لتلك الأولوية، وبالإضافة إلى المهام العسكرية المبينة أعلاه، وضعت البعثة مفهوم أفرقة الحماية المشتركة لتعزيز وتحسين تنفيذ البعثة لولايتها. وأفرقة الحماية المشتركة هذه التي تضم موظفين مختصين في الشؤون السياسية، والشؤون المدنية، وشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وحقوق الإنسان، وحماية الأطفال، قد كُلفت بالاضطلاع بعدد من الأنشطة المتعلقة بالحماية، بما في ذلك مساعدة قوات البعثة على تشجيع وتحسين الاتصالات مع السلطات المحلية والاجتمعات المحلية لتعزيز تبادل المعلومات إلى أقصى حد ممكن، وتحسين الإنذار المبكر، إلى جانب إسداء المشورة بشأن الحماية عند الضرورة. وتقوم الأفرقة أيضا بتحليل الديناميات السياسية والاجتماعية المحلية بهدف تحسين فعالية التدخلات لغرض الحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت ١٠ أفرقة حماية مشتركة متعددة التخصصات في أهم المناطق المتضررة من النزاع في شمال كيفو.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت توصيات الأفرقة عن إيجاد ممرات تحميها البعثة تم استباقيا إجلاء أكثر من ٥ ٠٠٠ مدني إليها من منطقة كاشيبيري تحسبا لهجوم تشنه قوات تحالف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجرى بتيسير من البعثة نشر عناصر من القوات المسلحة في بينغا لأغراض الحماية. وقد أيدت بعثة التقييم التقني تماما هذا النهج المبتكر، وأيدت استمرار الاستعانة بأفرقة الحماية المشتركة وتوسيع نطاقها لتكملة وتعزيز الجهود العسكرية فيما يتعلق بحماية المدنيين.

حماية الأطفال

٦٣ - لا يزال وضع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل مصدر قلق بالغ، ولا سيما في مقاطعات منطقة كيفو وفي المقاطعة الشرقية. ويوجد أطفال في صفوف القوات المسلحة وألوية المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (المؤتمر الوطني)، سواء ما أدمج منها وما لم يُدمج. وتفيد التقارير المؤكدة أنه يتم تجنيد الأطفال واستخدامهم بشكل منهجي من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وحيش الرب للمقاومة، وجماعات المايي مايي. بما فيها ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وكثير من هذه الجماعات مسؤول عن قتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وارتكاب أشكال أخرى من العنف الجنسي الجسيم ضدهم.

٦٤ - وفي الوقت ذاته، فإن التعجيل مؤخرا بإدماج عناصر المؤتمر الوطني وغيرها من الجماعات المسلحة في القوات المسلحة قد أتاح فرصة فريدة للعثور على أولئك الأطفال والإفراج عنهم. وفي إطار عملية مستمرة، قامت البعثة بتحديد ٨٨٠ طفلا (٨٣٩ صيبا و ٤١ فتاة) من الجماعات المسلحة وفصلهم عن القوات وتسليمهم، ومن هؤلاء الأطفال ٤٣٣ طفلا من ائتلاف الوطنيين و ١٤١ طفلا من المؤتمر الوطني والبقية من مختلف عناصر الماي ماي ووحدات القوات المسلحة.

٦٥ - وقد شددت بعثة التقييم التقني على ضرورة مواصلة البعثة استخدام نفوذها السياسي في الدعوة إلى الإفراج عن الأطفال في جميع الأوقات، وضمان عدم إدماج الأطفال في القوات المسلحة، واتخاذ الأطراف تدابير محددة لمنع تجنيد الأطفال، وتيسير سبل الوصول باستمرار أمام القائمين بأعمال الرصد والتحقق لضمان عدم إعادة تجنيد الأطفال. ولاحظت البعثة مع القلق استمرار ورود تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكبها وحدات القوات المسلحة، وأوصت بأن تأخذ البعثة ذلك بعين الاعتبار قبل تقديمها الدعم لوحدة معينة من القوات المسلحة.

حقوق الإنسان

٦٦ - ظلت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد ارتكبت الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما عمليات الإعدام التعسفي، والاعتصاف، واحتطاف المدنيين. وكان أفراد قوات الأمن، وبخاصة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، مسؤولين أيضا عن ارتكاب عدد كبير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما عمليات الإعدام التعسفي، والاعتصاف، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وإضافة إلى ذلك، كان أفراد في أجهزة الاستخبارات المدنية والعسكرية على السواء ضالعين في انتهاكات لحقوق الإنسان بدوافع سياسية، من قبيل حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والتعذيب، والابتزاز. وكثيرا ما كان المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والسياسيون ضحايا للاعتقال التعسفي، والمضايقات، والتهديدات، والترويع على يد الشرطة وغيرها من قوات الأمن والسلطات المحلية.

٦٧ - ورغم بعض حالات الملاحقة القضائية التي طالت موظفين من المراتب الدنيا مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان، لا تزال مكافحة الإفلات من العقاب على المستويات العليا من التسلسل الوظيفي لجهاز الشرطة والجيش تحديا رئيسيا وعاملا مساهما

في الحالة المزرية لحقوق الإنسان في البلد. ولا يزال دمج ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المتهمين بارتكاب جرائم حرب، ولا سيما بوسكو نتاغاندا، في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق بالغ.

٦٨ - ونظرا لتدهور حالة حقوق الإنسان في الجزئين الشرقي والغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على السواء، وعدم إحراز تقدم كبير على صعيد الإصلاحات الوطنية الرئيسية من قبيل إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب، وتزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان بدوافع سياسية، واقترب الفترة الانتخابية، أوصت بعثة المساعدة التقنية بأن تحافظ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حضور لرصد حالة حقوق الإنسان على نطاق البلد بأسره. وخلصت بعثة المساعدة التقنية أيضا إلى أنه ينبغي مضاعفة الجهود بشكل كبير لمساعدة السلطات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي إعطاء الأولوية لإنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان ولمساعدة السلطات الكونغولية على وضع استراتيجية للعدالة الانتقالية وتنفيذها، على أساس التوصيات المنبثقة من عملية رسم الخرائط بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المقرر أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

العنف الجنسي والجنساني

٦٩ - تواصل العنف الجنسي والجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون هوادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ عن زهاء ١٠٠ ١ حالة اغتصاب في كل شهر، أي بمعدل ٣٦ حالة اغتصاب كل يوم. وحسب المنطقة، فإن ما بين ٣٥ و ٥٠ في المائة من الضحايا تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة؛ وهناك ما يربو على ١٠ في المائة من الضحايا اللاتي تقل أعمارهن عن ١٠ سنوات. وتعود المسؤولية عن ارتكاب ٨١ في المائة من الحالات المبلغ عن وقوعها في مناطق النزاع و ٢٤ في المائة في المناطق الخالية من النزاع إلى عناصر مسلحة، وأفراد الجماعات المسلحة، وعناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وللشرطة الوطنية المدنية. وتشير التقارير إلى وقوع معظم الحالات في شمال كيفو وجنوب كيفو.

٧٠ - وتحت رعاية مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، واستناداً إلى المشاورات المستفيضة التي أجريت مع البعثة والوكالات الشريكة، تم إعداد استراتيجية شاملة بشأن مكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل وضع قاعدة وإطار للعمل، وتعزيز الوقاية والحماية والتصدي للعنف الجنسي. وترمي الاستراتيجية إلى دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية لمكافحة العنف الجنسي، وكفالة التكامل مع العمليات والمبادرات الجارية، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار.

الانتخابات المحلية

٧١ - واصلت اللجنة الانتخابية المستقلة التحضير لتحديث سجل الناخبين اللازم لإجراء الانتخابات المحلية، وذلك بالتعاون الوثيق مع البعثة ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية. وحققت اللجنة تقدماً في التحضيرات الأولية وفقاً لخطتها التنفيذية، ونفذت مشروعاً على مدى خمسة أيام، من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس، للتحقق من سلامة المعدّات والإجراءات التنفيذية واختبارها. ويتعيّن أن يتم تسجيل الناخبين بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ لكي يتسنى إجراء الانتخابات المحلية قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

٧٢ - وما زالت هناك تحديات كبيرة. وبينما قطع شوط كبير في وضع إطار قانوني للانتخابات المحلية، فإن القانون المنشئ للقائمة المرجعية للكيانات الإقليمية التي ستصبح هي الدوائر الانتخابية، لم يقرّه البرلمان بعد. كما أن المعوّقات التي تواجهها اللجنة فيما يتصل بالموارد، وخاصة الأموال الحكومية المحدودة المتاحة لها بسبب تدهور الحالة الاقتصادية والمالية أكثر ممّا كان متوقعاً، قد شكّلت هي الأخرى عقبة رئيسية.

٧٣ - وقد كرّر العديد من النظراء الحكوميين بمن فيهم رئيس الوزراء، في اجتماعاتهم مع البعثة، التأكيد على أهمية إجراء الانتخابات المحلية. وفي تطور إيجابي آخر، أكد نائب وزير الميزانية في ٢٣ آذار/مارس أنه سيتم دفع ١٠ ملايين دولار على مدى الأشهر المقبلة في إطار التزام الحكومة بتوفير مبلغ أكبر لتسديد التزاماتها المالية كاملة والبالغة ٣١ مليون دولار.

٧٤ - وقد يؤدي عدم إحراز تقدم في العملية إلى تأجيل الانتخابات المحلية عدة سنوات. ومن وجهة النظر التقنية، فإذا لم تجر هذه الانتخابات في عام ٢٠٠٩، سيكون من الصعب للغاية إجراء الانتخابات المحلية قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١. كما أن البديل المتمثل في إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية معاً، ليس ممكناً من الناحية العملية.

استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار

٧٥ - لقد اكتسب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية زخماً نتيجة للتطورات الإيجابية التي حدثت على الصعيد الأمني في شمال كيفو منذ أوائل عام ٢٠٠٩. فمع بسط سيطرة الحكومة على المناطق التي كانت تحتلها الجماعات المسلحة، تسارعت وتيرة أعمال إصلاح الهياكل الأساسية ونشر ممثلي الدولة في المواقع الرئيسية واتسع نطاقها.

٧٦ - وفي شباط/فبراير، طلب رئيس الوزراء من المجتمع الدولي دعم عملية وضع خطة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار تستند إلى برنامج أمني الجاري وإلى استراتيجية دعم الأمن والاستقرار مع توسيع نطاقها الجغرافي واشتمالها على الأولويات الجديدة التي نشأت منذ بداية العام. وعلى ضوء مبادرة رئيس الوزراء، جرى تنقيح وتحديث الاستراتيجية بدعم من الوزارات التنفيذية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

٧٧ - وأقرت بعثة التقييم التقني استراتيجية الدعم المنقحة وأوصت بأن تواصل البعثة الاستفادة بشكل كامل من تغيّر الدينامية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان تحقق الفوائد المرجوة من السلام. غير أن البعثة قد أوصت كذلك بأن يتم مع استمرار دعم إدماج عناصر القوات المسلحة إنشاء عمليات فرز فعّالة لكفالة فصل الأطفال عن المقاتلين، وألا يعيّن في المناصب الرئيسية في الجيش والشرطة أشخاص مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، اتّفقت بعثة التقييم التقني مع بعثة الأمم المتحدة على أنه سيلزم دعم هذه الاستراتيجية بمياكل كافية ومتوافقة تعنى بالتنسيق والتمويل والتنفيذ لكفالة فعالية الاستجابة في ظل ميوعة البيئة السياسية والأمنية وسرعة تغيّرها.

٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الأعمال المتصلة بالهياكل الأساسية بإصلاح ستة محاور ذات أولوية هي محاور روتشورو - إيشاشا وساكى - ماسيسي وبوكافو - شابوندا وبوكافو - هومبو وفيزي - مينيموي وبونيا - بوغا. وهذه المبادرة الممولة من شركاء دوليين شتى تستند إلى مخطط كثيف الاستخدام للأيدي العاملة يُتوقع أن يولّد ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ يوم من العمالة قبل الموعد المقرر لالتهاء من أنشطة الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير نشر ٣٤٣ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية على طول المحورين روتشورو - إيشاشا وساكى - ماسيسي وذوي الأولوية، وقد كان هؤلاء من بين أفراد الشرطة المدنية الوطنية الخمسمائة الذين تدربوا على يد شرطة الأمم المتحدة. كما بدأ الإعداد لنشر ١ ٥٠٠ من عناصر شرطة التدخل السريع في شابوندا ومينيموي في جنوب كيفو وفي كيتشانغا والمناطق التي كان يحتلها سابقا المؤتمر الوطني والقوات الديمقراطية في شمال كيفو، وبعض هذه العناصر متمركز مسبقا بالفعل في غوما وشابوندا.

إصلاح القطاع الأمني

٧٩ - حدثت بعض التطورات الإيجابية منذ اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد بشأن إصلاح القطاع الأمني في شباط/فبراير ٢٠٠٨، منها إجراء تعداد للقوات المسلحة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية وإنشاء نظام لدفع الرواتب. كما قامت جنوب أفريقيا بتدريب الكتيبة الأولى من قوة الرد السريع. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر وزير الدفاع الجديد في ٤ شباط/فبراير خطة منقحة لإصلاح القوات المسلحة. وتتمثل أهداف الإصلاح في كفاءة التوجيه والتدريب المناسبين لعناصر القوات المسلحة، وضمان رفاههم ورفاه من يعملون، وكفاءة تجهيز القوات المسلحة بما تحتاجه من المعدات والمواد تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من الدستور. ويُتوخى في الخطة قواماً إجمالياً قدره ١٤٥ ٠٠٠ جندي يكفلون القدرات العسكرية على ثلاثة مستويات: قوات التغطية وقوات الرد السريع وقوات الدفاع الرئيسية. وتحدّد الخطة ثلاث مراحل للتنفيذ، تهدف أولاهما إلى تأمين تنفيذ عناصر الإصلاح الرئيسية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١.

٨٠ - وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة، عقدت اللجنة الوزارية المعنية بتوجيه عملية إصلاح الشرطة جلسات عمل، وأنشأت أمانتها التنفيذية ٨ أفرقة عمل شملت ممثلين عن الشرطة المدنية الكونغولية ومنظمات المجتمع المدني وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشرطة الأمم المتحدة. وأتاح ذلك وضع تفاصيل بعض العناصر الهامة اللازمة لإطلاق عملية فعّالة لإصلاح الشرطة.

٨١ - ورحبت بعثة التقييم التقني بالخطة المنقحة لإصلاح القوات المسلحة، مشيرة إلى أن هذه الخطة المنقحة توفر إطاراً واعداً في ظل عدم وجود استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني. كما رحبت البعثة بإنشاء مكتب بالبعثة لتنسيق شؤون إصلاح القطاع الأمني يضم مراقبين من بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمة الدولية للهجرة. غير أن البعثة قد أشارت إلى أن التقدم في عملية إصلاح القطاع الأمني كان منعزلاً بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تدهور الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت البعثة أيضاً إلى أنه في ظل الافتقار إلى إطار منسق يعكس رؤية وطنية لإصلاح القطاع الأمني، لم تتمخض المبادرات الثنائية الجارية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني سوى عن نتائج محدودة بشأن هذه المسألة الحساسة.

٨٢ - وأشارت البعثة أيضاً إلى أن تعدّد الجهات الناشطة في مجال إصلاح القطاع الأمني، وإن كان أمراً جديراً بالإشادة، قد أدّى إلى نشوء الكثير من العلاقات الثنائية بين الحكومة والشركاء الدوليين، مما نشأ عنه ليس فقط ازدواجية في الجهود الدولية، بل وكذلك تقليص للكفاءة والمكاسب الملموسة. وفي ظل انعدام التنسيق في هذا القطاع والحاجة الملحة إلى إحراز التقدم، أوصت بعثة التقييم التقني بأن تسعى البعثة إلى إبرام اتفاق على أعلى

المستويات في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن وضع استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني بالتشاور مع الشركاء الدوليين. كما حثت بعثة التقييم على إنشاء آلية شاملة تتيح للمجتمع الدولي التعامل من خلالها مع الحكومة في هذا الصدد. ولتحقيق هذه الغاية، أوصت بعثة التقييم بأن تقوم البعثة بزيادة عدد أعضاء الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني ليشمل شركاء ثنائيين آخرين مثل جنوب أفريقيا وأنغولا وغيرهما.

٨٣ - وخلال الزيارات الميدانية التي قامت بها بعثة التقييم التقني، طالب المتحاورون الوطنيون والدوليون بزيادة عاجلة لحجم التدريب المقدم إلى القوات المسلحة والشرطة المدنية الوطنية. فإحراز التقدم في بناء قدراتهما يشكل المعيار الأمني الرئيسي الذي ستحدّد على أساسه استراتيجية خروج البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستسير هذه العملية جنباً إلى جنب مع إتمام إعادة إدماج الجماعات المسلحة السابقة وتوطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد وإعادة بسط سيطرة الحكومة. كما أن تسليم المسؤولية الأمنية إلى أفراد من القوات المسلحة والشرطة الكونغولية ذوي مصداقية ومدرّبين تدريباً جيداً سيحسن كثيراً حماية المدنيين.

٨٤ - وفيما يتعلق بالشرطة، أوصت بعثة التقييم التقني بأن تواصل البعثة تعاونها مع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الدوليين في عملية إصلاح القطاع الأمني من أجل بناء قدرات الشرطة عن طريق التدريب التقني وإنشاء دوائر الشرطة المتخصصة مثل شرطة مراقبة الحدود، وكذلك فيما يتصل بالتحضير لإجراء تعداد للشرطة لتحديد خط أساس للقوام الإجمالي للشرطة وإرساء عملية لفرز أفراد الشرطة.

٨٥ - ونظراً للوضع المتقلب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطرار إلى إعادة نشر وحدات القوات المسلحة المقرر تدريبها، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ برنامج البعثة لتدريب القوات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، تلقى عدد من الضباط التدريب في لوبيريزي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ونظمت دورات "تدريب المدربين" لمدرّبي القوات المسلحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في لوبيريزي ونياليكي. وأوصت بعثة التقييم التقني بأن يشكل تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، الذي تقدّمه البعثة إسهاماً في تنفيذ استراتيجية أوسع نطاقاً لإصلاح القطاع الأمني وأن يتحدّد محتوى ذلك التدريب على ضوء هذه الاستراتيجية.

سيادة القانون

٨٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتائج الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للقضاء، المعقود في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٨، عن طريق دعم جهود المجلس الأعلى للقضاء من أجل إتمام إحصاء القضاة والمحاكم على صعيد البلد بأسره. وعلاوة على ذلك، يجري التخطيط لإنشاء معهد للتدريب في المجال القضائي لدعم النهوض ببرامج التدريب الموجهة للقضاة الجدد والحاليين. وتتولى البعثة أيضاً إسداء المشورة التقنية للمجلس الأعلى للقضاء ولوزارة العدل بشأن وضع إجراءات توظيف القضاة وغيرهم من الموظفين العاملين في المجال القضائي.

٨٧ - وتخلّلت الفترة المشمولة بالتقرير بعض المؤشرات على إحراز تقدم في مجال العدالة العسكرية، بما في ذلك الحالات الأولى للملاحقة القضائية في حق عناصر تنتسب إلى الحرس الجمهوري لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقرار الصادر عن إحدى المحاكم العسكرية القاضي بأن تمنح الدولة تعويضات لضحايا الاغتصاب بسبب ارتكاب عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أفعالا غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تشكل إدانة زعيم المايي - مايي السابق، كيونغو موتانغا، المعروف باسم غيديون، أمام المحكمة العسكرية لكيوشي، وقرار المحكمة القاضي بأن تدفع الدولة تعويضات للضحايا، مؤشرين مشجعين على أن الجهود المبذولة لتعزيز قدرة العدالة العسكرية قد بدأت تؤتي أكلها.

٨٨ - بيد أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بإصلاح نظام السجون وتحسينه بسبب الافتقار إلى هيكل إداري وطني، والثغرات الأمنية الكبيرة، ومحدودية القدرة الإدارية، والأوضاع المزرية في السجون، وعدم كفاية الطعام المقدم للسجناء، وغياب الرعاية الصحية، والقوانين والأنظمة التي عفا عليها الزمن والتي تحكم السجون، والنواقص الخطيرة التي تعتري الهياكل الأساسية والعمليات والتدريب. ولم يتم رصد اعتمادات في الميزانية لتغطية التكاليف التشغيلية، بما في ذلك الاحتياجات الأساسية من الغذاء والرعاية الطبية. وفي هذا السياق، تحققت إنجازات متواضعة على أساس مشاريع محددة، بما في ذلك بداية تجديد سجن اندولو العسكري في كينشاسا وتوفير التدريب لموظفيه. وعلاوة على ذلك، بدأ في الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية الرامية إلى توفير الطعام للسجناء بشكل مستدام.

٨٩ - وقد رأت بعثة المساعدة التقنية أنه ما دام تسليم مهام بناء قدرة قطاع العدالة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين يمضي قدماً في المقاطعات الغربية، فمن المهم أن تحافظ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حضور قوي لقطاع العدالة في كينشاسا من أجل دعم المؤسسات الوطنية الرئيسية بسبب الصلة الحيوية التي تربط بين الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدرة مؤسسات العدالة الوطنية واستقرارها في كينشاسا. وفيما يتعلق بقطاع السجون، ونظراً لقدرة البعثة الفريدة من نوعها على نشر خبراء واستشاريين دوليين في مجال السجون يعملون

في مواقع مشتركة، وذلك في السجون التي تعوزها على نحو خطير سلطة الدولة والهيكل الأساسية، فمن غير المجدي تسليم زمام تلك الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين. لذلك، أوصت بعثة المساعدة التقنية بضرورة سحب موظفي السجون المتدربين - في الحدود التي تسمح بها الأوضاع - متى توافرت للسلطات الوطنية القدرة على كفالة المستويات الدنيا من الأمن وتولي المهام التشغيلية، استناداً إلى التقييم المنتظم للحالة الأمنية والالتزام بالمعايير الدنيا في مجالي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، على أساس كل مقاطعة على حدة.

مفهوم البعثة للعمليات وقواعد الاشتباك

٩٠ - وفقاً لطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، قامت إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنقيح المفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك للعنصر العسكري للبعثة بهدف موازنة هاتين الوثيقتين الحيويتين بشكل تام مع أحكام الولاية الجديدة للبعثة. وقد أقرت بعثة المساعدة التقنية هاتين الوثيقتين المنقحتين المعنيتين بالتوجيه الاستراتيجي.

٩١ - ويرسم مفهوم العمليات المنقح للعنصر العسكري في البعثة أهدافاً استراتيجية وأوضاعاً نهائية واضحة المعالم، تركز على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ويضع مفهوم العمليات المنقح أيضاً في الاعتبار الحقائق الجديدة على أرض الواقع، وتركيز الجهد العسكري للبعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى أيضاً تنقيح قواعد الاشتباك بشكل مستفيض، وتم تعديل بعض الجوانب، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالدعم بالنيران، والاشتباكات من الجو إلى الأرض، ودرء الأضرار التبعية، ومستويات الإذن باستخدام منظومات أسلحة محددة. ويكمن الهدف من التنقيح في توضيح وإزالة الأحكام التقييدية المتعلقة بشروط استخدام القوة خلال تسيير العمليات العسكرية، على النحو المبين في مفهوم العمليات.

رابعاً - ملاحظات

٩٢ - تتيح التطورات الأخيرة في شمال كيفو وفي جنوب كيفو وإيتوري فرصاً كبيرة، كما تطرح مخاطر أيضاً. وبفضل التصميم السياسي الذي أبانت عنه حكومات المنطقة، بدأت الحلول تبرز لقضايا ظلت دون تسوية لسنوات حلت. وبرهن زعيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا عن الشجاعة والمرونة السياسيتين في سعيهما لإيجاد حلول للمشاكل التي زجت بالمنطقة في أتون النزاع ردياً طويلاً من الزمن. وباتت هناك إمكانية حقيقية للتنفيذ

الكامل للأهداف الرئيسية المبينة في بلاغ نيروبي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والالتزام الذي تمخض عنه مؤتمر غوما المعقود في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويتيح دمج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى الجهود المبذولة حالياً لوضع حد للوجود الفتاك للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، آفاقاً فريدة من نوعها لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني أشيد بحكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لما حققته من إنجاز، وأشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لما تبذلانه من جهود. بيد أن الحالة لا تزال غير مستقرة ومتقلبة، وستدعو الحاجة إلى الانخراط في العملية بشكل مستمر لكفالة توطيد المكاسب الناشئة.

٩٣ - ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال كل من عملية الدمج والعمليات الموجهة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواجه عقبات كأداء. وما زال يتعين استكمال هذه المبادرات، التي يستلزم نجاحها التزاماً سياسياً مستمراً، وموارد مالية كافية، وقدرات عسكرية فعالة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الأزمة الاقتصادية الراهنة التي ضربت جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة، خشية أن تعيق عملية الدمج أو تزيد من زعزعة الاستقرار في صفوف القوات المسلحة. وأحث الحكومة على أن تكفل منح المرتبات والبدلات بشكل منتظم وفي الوقت المناسب لقوات الأمن، بما في ذلك عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب التي أدمجت حديثاً والتي يجب أن تخضع للفحص والتدريب المناسبين ضماناً لعدم ضلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان. وأدعو المجتمع الدولي أيضاً إلى مد يد المساعدة إلى الحكومة في سبيل التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تطرح تهديداً كبيراً في وجه استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٤ - وأشجع أيضاً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات المحلية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والمجتمعات المحلية على إيجاد حلول كونغولية دائمة للمسائل الأخرى التي لم تجد طريقها إلى الحل بعد، من قبيل حيازة الأراضي، وعمليات عودة اللاجئين، والمصالحة المجتمعية، والتسوية السياسية. وهذه الشواغل لا تغيب عن بال مثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وهما يعكفان مع الحكومة والسلطات المحلية على إيجاد حلول دائمة. غير أنه ينبغي الاعتراف بأن هذه القضايا ما فتئت مثار قلق منذ أمد طويل، وأنها لن تجد طريقها كلها إلى الحل بسرعة. لذلك، فمن الأساسي العمل على توطيد الهياكل المحلية لتتولى إدارة هذه المصادر المحتملة للنزاع والبت فيها. ولعل تنظيم انتخابات محلية شفافة يشكل خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه.

٩٥ - وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مكتب رئيس الوزراء للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من البلد. وإني أهيب بالبلدان والمنظمات المانحة أن تواصل دعمها لهذه الاستراتيجية وتوسع نطاق الدعم لتمكين سكان تلك المنطقة من الشروع في جني ثمار السلام وتسريع إعادة بسط سلطة الدولة الفعلية على المنطقة بأسرها.

٩٦ - وكرر مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) تأكيد أولوية حماية المدنيين المعرضين للخطر، عن طريق الإذن باستخدام جميع الوسائل اللازمة ضد "أي من الأطراف المشاركة في النزاع". ولتحقيق هذا الهدف، تواصل البعثة البحث عن أكثر السبل فعالية لكفالة حماية المدنيين. ويتطلب ذلك اتباع نهج أكثر انتظاماً لدرء العنف على نحو استباقي عن طريق تحسين جمع المعلومات وتحليلها. ومن الأمثلة على هذا النهج أفرقة الحماية المشتركة. ويجب دعم هذا النهج باستخدام الأصول العسكرية على نحو مرن ومتحرك بل وراذع عند الاقتضاء. ولذلك، أدعو البلدان المساهمة بقوات إلى كفالة أن تكون وحداتها مستعدة وقادرة على العمل على هذا المنوال، بغية المساعدة على ردع الهجمات على المدنيين تمسحاً مع قواعد الاشتباك التي تحكم القوة.

٩٧ - ولئن كانت البعثة قد نجحت في حماية العديد من المدنيين، فإن قدراتها باتت تتحمل ما يفوق طاقتها. لذلك، أدعو مرة أخرى أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات التي تتوافر لديها القدرات الضرورية إلى أن تبادر دون مزيد من الإبطاء إلى توفير القدرات المتبقية التي أذن بها المجلس في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، ولا سيما فيما يتعلق بالأصول الجوية والاستخبارات التي تمس الحاجة إليها، إضافة إلى ٢٠٠ مدرب عسكري. ورغم تحسن آفاق تحقيق السلام الدائم في شمال كيفو وجنوب كيفو بشكل كبير منذ تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس، هناك حاجة ملحة إلى حشد هذه القدرات الإضافية لكي يتسنى للبعثة أن تساعد على توطيد المكاسب المحققة في الأسابيع الأخيرة والاستفادة منها.

٩٨ - وسيطلب تحويل بؤرة التركيز والإعدادات للخفض التزاماً ثابتاً من السلطات الكونغولية. وفي هذا السياق، يجب أن يشكل إصلاح قطاع الأمن أولوية مطلقة. فما لم يخضع جهازا الجيش والشرطة لتحول شامل، يشمل فحصاً دقيقاً لأفراد الأمن، بالاقتران مع إعادة بناء النظام القضائي، ستتضاءل آفاق تحقيق السلام والاستقرار الدائمين بشكل كبير حتى بعد وضع حد للمواجهات المسلحة الحالية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأويلي العليا. ولذلك، فإني أحث الحكومة والبلدان الشريكة معها على تسريع وتيرة التقدم في إصلاح قطاع الأمن.

٩٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، الذين ما فتئوا يبرهنون، تحت قيادة ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، آلان دوس، عن تصميمهم وتفانيهم بروح من الإيثار في ظل ظروف شديدة الصعوبة، في سبيل دعم الشعب الكونغولي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخه. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص وللفريق القطري للأمم المتحدة ومجتمع العمل الإنساني لما يبذلوه من جهود شاقة لإنقاذ أرواح الناس في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري الموصول للبلدان المساهمة بقوات في البعثة ولأفرادها النظاميين، وكذلك للبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية التي تقدم دعماً تمس الحاجة إليه خلال الأزمة القائمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى في البلاد.
